الصحافة الإستقصائية في ظل التعددية السياسية والإعلامية: قراءة في المشهد الجزائري ما بين (1989-1997)

د. كنزاي محمد فوزي
جامعة 20 اوت1955 سكيكدة

ملخص

إن الصحافة بوصفها عملية اجتماعية، تساهم في تحقيق عدد من الحاجات الاجتماعية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها وباعتبـــارها وسيلة إعلامية فهي تعمل متأثرة ومؤثرة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ . وذلك بدراجات مختلفة حسب طبيعة النظم والعلاقات التي تؤلف بينها.

والصحافة في الجزائر ارتبطت مباشرة بالنظم السياسية عبر مراحل تطور تاريخها، فهي تشمل التفاعلات التي يتم بمقتضاها إنتاج الرسالة الإعلامية بشكل يسمح بإدارة الحوار داخل المجتمع، وبناء أولويات اهتمامات الرأي العام والتعبير عنها لدى السلطة السياسية أي القيام بوظيفة التعبير عن مصالح الرأي العام، ثم نقل القرارات إلى الجماهير وتفسيرها وإضفاء الشرعية عليها، وربما إضعاف شرعيتها .

مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل التعددية بمرحلتين : المرحلة الأولى (1989-1991) والمرحلة الثانية ما بعد1991.

في سنة 1988 سقط نظام الحزب الواحد وشهدت الجزائر انتصـــار الحركة "التوكفالية في مقابل الحـــركة الميكافيلية "، إن يوم 05 أكتوبر 1988 وضع أمام العيان عدم فاعلية البناء السياسي والإيديولوجي الذي ساد البلاد منذ سنة 1962، كما لا يخفى كذلك أن أحداث أكتوبر جاءت نتيجة الأوضاع الاقتصادية المزرية التي عاشها المجتمع (فقر، بطالة، تدني مستوى المعيشة وغلائها).

سنركز في هذه الورقة على المرحلة الأخيرة لأننا عايشنا أهم أحداثها. فما فتئت هذه التجربة أن تستمر حتى دخلت الصحافة المكتوبة في الجزائر مرحلة حرجة بدأت سنة 1992 وكانت فترة عسيرة، لأنها شملت مرحلة الطوارئ والأزمة السياسية التي لازال يعاني من آثارها المجتمع الجزائري، فبعد توقف المسار الانتخابي في جانفي 1992، أصبحت حرية الصحافة تخضع لتجاوب طرفين متصارعين، بصرف النظر عن وسيلة الصراع "ديمقراطية " كانت أم عن طريق " العنف "، كانت الصحافة تدفع ثمن ذلك.

في ظل هذه السياقات هل يمكن الحديث عن صحافة استقصائية في جزائر تلك الفترة؟ وما هي الظروف التي أحاطت بتلك الفترة والتي لم تسمح ببروز صحافة استقصائية.

Abstract:

The press as a social process, contributed to the achievement of number of social needs that the community is looking forwards to achieve and as a media outlet she works influenced by and influential in political and economic systems and social…etc. And so to varying degrees depending on the nature of systems and relationships that make them.

And the press in Algeria linked directly political systems through the stages of the evolution of history, they include interactions under which the production of the media message so as to allow the management of the dialogue with in the community, and building priorities and concerns of public opinion expressed at the expression of the interests of the public, then transfer decisions to the masses and their interpretation and legitimize it, and perhaps weaken the legitimacy.

The written press in Algeria passed in light of the pluralism in two stages:

The first stage: 1989-1991

The second stage after 1991

In year 1988 falling regime of the party the one and Algeria victory witnessed the movement *Tocquevillian* in opposite the movement Mechiavellian ,that day October 5,1988 status in front of the view lack efficiency of the countries since year 1962 reigned, as does not disguise likewise that events of October came result the economic situation humiliating which lived her the society(poverty,unemployment,diminishing standard of living and her excesses.)

In this paper we will focus on the last stage because we experienced the most important events, mouth refrained this attempt that continues even the written press in Algeria entered critical stage year 1992 started and hard period was, because she is stage of the emergency and the political crisis included which to removed her effects suffer the Algerian society, so after stop of the electoral course of in January 1992 freedom of the press became yields to two wrestling edges responded regardless of method of the struggle democracy rood was or about the violence, the press was price enforce payment that.

In these contexts can talk about investigative journalism in Algeria the period? and what are the circumstances of that period, which did not allow for the emergence of investigative journalism?

المقدمة

في كل عام ،يقتل ما يزيد على ثلاثين (30) صحفيا، في المتوسط، في حين يُفلت القتلة من العقاب في تسعين في المائة من الحالات، كما يتعرض مئات الصحفيين في كل عام للاعتداء والتهديد والمضايقة، بينما يُستهدفُ الكثيرون بالمراقبة والتعقب، أو التصنت على مكالماتهم الهاتفية واتصالاتهم عبر الانترنيت،و لا يمر يوم وإلا هناك ما يفوق على (150) صحفيا خلف القضبان،و بعضهم بلا تهمة، ولا يزال ما لا يقل عن (35) صحفيا في عداد المفقودين.[1]

إن هذه المكانة المحرجة والمعقدة والراقية التي تحتلها الصحافة بين وسائل الإعلام مرده بالدرجة الأولى لما لها من تأثير قوي في الرأي العام، وكونها تولي اهتماما كبيرا بالقضايا السياسية والاجتماعية والخوض في متاهاتها فتقوم بعرض مختلف وجهات النظر والخلفيات بغية تقديمها إلى القارئ من أجل التأثير فيه. ومن هنا نشأت رابطة وثيقة بين الصحافة والرأي العام حيث يرى الدكتور محمود عزمي أن " الصحافة هي توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الناضجة معممة ومناسبة للقراء من خلال صحف دورية".[2]

ومن الخطأ أن نعتقد أن الصحافة هي وحدها صانعة الرأي العام، فالأصح من ذلك أن يقال أن الصحف تؤثر في الرأي العام وتنقاد له، تأخذ من الرأي العام وتعطي له،تقود الشعب وتنقاد له.[3] إذن فالصحافة تؤثر في الرأي العام كما أن محتويات الصحيفة تعكس اتجاهات هذا الأخير،إلا أن هذا التأثير يختلف باختلاف الحضارات والأمم. وتختلف محتويات الصحيفة وتأثيرها على الرأي العام في كل بلد على حدة، هذا يجعلنا نقول أن الصحافة كمنبر للرأي العام تقع عليها مسؤولية فتح صفحاتها لمناقشة المسائل الهامة ذات الصبغة العامة دون تحيز لطرف من الأطراف ودون فرض لوجهة نظر معينة.[4] ولقد ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم الصحافة ودورها في المجتمع واتجاهها إلى الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع ،خاصة جوانب الانحراف والفساد ونتيجة لذلك سمي محرروها بالمنقبين عن الفساد، واعتمد فيها صحفيو الاستقصاء على

نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام 1906.[5]

إذ تستخدم التغطية الاستقصائية، بطريقة موضوعية، مواد ومعلومات حقيقية تتحول إلى حقائق يوافق أي مراقب عقلاني على أنها حقيقية، وما يحرك الصحافي الاستقصائي هدف ذاتي غير موضوعي يتمثل برغبته في إصلاح العالم، فمن المسؤولية أن نعرف الحقيقة كي يمكن تغيير العالم أما التغطية الإخبارية التقليدية فتهدف إلى خلق صورة موضوعية للعالم كما هو.[6]

1- في علاقة الصحافة المكتوبة بالسياسة:

للصحافة الحديثة عدة مشاكل تتبع من شيء واحد هو ما يسمى "حرية الصحافة" فهي في أرجاء العالم تتعرض لمطالب وضغوطات مختلفة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتم عليها منحى معين أو نهجا تنتهجه في طريقة أو أسلوب عملها.وهنا نفرق بين المطالب التي يضغط الشعب بها على الصحف وبين المطالب التي تضغط بها الحكومة على هذه الصحف، فالقراء لا يضغطون على الصحف إلا من ناحية واحدة فقط هي رغبتهم في تنويع المواد التي تقدمها الصحف.[7] أما الحكومات والسلطات الرسمية في جميع بلدان العالم تريد أن تستعملها كسلاح قوي للدفاع عن أفكارها السياسية. وهذا ما قرره "هارولد لاسكي" فيلسوف حزب العمال البريطاني، حينما يقول: بأنه لا وجود لأي حكومة في العالم لا تعمل على توجيه الأنباء الوجهة التي تخدم مصالحها.[8] فالنظام السياسي يحدد نمط ملكية المؤسسة الصحفية وأساليب إدارتها، ويفرض الأيديولوجية التي تعمل الصحافة في إطارها، ويحدد لها الوظائف والمهام التي تؤديها في المجتمع ومن ناحية أخرى يمثل البناء الاجتماعي السياسي مصدر من مصادر المعلومات التي تستقي منه الصحافة الوقائع والأحداث وهو بالتالي يؤثر على نوعية ما يطرح وما لا يطرح من مضامين إعلامية، فالجانب المادي والضغط الحكومي يعملان في إطار من الأيديولوجية المفروضة.[9]

لقد قامت الحكومات ببذل مجهودها لضم هذه السلطة–الصحافة– إلى صفها أو على الأقل لمنعها من أن "تؤذيها".[10] فجميع الحكومات في العالم تحاول أن تضم هذه المؤسسة إلى جانبها حتى تأمن "شرها" المتمثل في المراقبة والمراجعة والكشف عن أي إهمال داخل المجتمع وهو الدورُ المنوطِ بها. لأن الصحافة الاستقصائية التي تكون في طليعة وسائل الإعلام هي التي تسبب في معظم الأحيان التغييرَ والإصلاحَ المنشودَ...إنها جوهر العملية الديمقراطية.[11]

أما عن علاقة الصحافة بالسياسة في الجزائر، فهي تخضع لثنائية إعلام، سلطة، فبعد الاستقلال حاولت صحافتنا أن تقنع جمهورها بجدوى سياسة البلاد وأن تخلق نوع من الوعي والالتفاف حول هذه السياسة حتى

تحقق هذه الأخيرة أهداف وطموحات الشعب آذاك.فحُدِدَتِ المهامُ التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا وهي إبراز الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية وتوعية المواطن بأهمية التنمية وما يترتب عنها من فوائد وتحسين المستوى المعيشي وذلك بإقناع المجتمع بالمشاركة الفعالة في كل الخدمات الوطنية.[12] إن هذه الوضعية تؤكد العلاقة الوثيقة بين الإعلام والسياسة وما للإعلام من دورٍ في حفظِ وتوازنِ المجتمع.

وبالضبط في سنة 1988 من يوم 05 أكتوبر سقط نظام الحزب الواحد وشهدت الجزائر انتصـــار الحركـــة "التوكفاليـــة فـــي مقابـــل الحـــركة الميكافيلية"[13].فكانت الصحافة إفرازا حتميا لتطورت تلك الظروف السياســية والاجتماعية التي منذ أحداث أكتوبر1988 حيث حاولت صحافتنا كسر الثنائية (إعلام، سلطة) والتحرر من هذه القاعدة.

فأصبحت كلَ صحيفةٍ حسب عائلتها الأيديولوجية والفلسفية والثقافية الخاصة تطرح حلا للأزمة وفق منظورها الخاص، وباتت صحافتنا تعبُر عن انقسامات الرأي العام الجزائري، الذي وجد له مجالا فسيحا في صفحات الجرائد فارتسمت خريطة هذا الانقسام وفق عناوين متباينة.

ولكن تناست صحافتنا جوهر ما في الصحافة الذي يمس المعرفة، أي نقل المعلومات والحقائق والوقائع والمستندات المقترنة بواقع المجتمع إلى القارئ[14]، وبناءَ أولوياتِ اهتماماتِ الرأي العام والتعبير عنها لدى السلطة السياسية أي القيام بوظيفة التعبير عن مصالح الرأي العام، ثم نقل القرارات إلى المجتمع وتفسيرها وإضفاء الشرعية عليها، وربما إضعاف شرعيتها.

زيادة إلى هذا الوضع المتردي نجد الصحافة العمومية التي لم تجد لنفسها مبرر الوجود المنطقي في ظل التعددية الإعلامية وفي هذا الصدد يقول "محمد يزيد" أول وزير للإعلام في الجزائر"...جعلها النظام قطاعَ إشهارٍ سياسي يتبدلُ بتغير الحكوماتِ".[15] بالإضافة إلى غياب سياسةٍ نشريةٍ واضحةٍ فهي تعاني على عدة مستويات سواءً في النشر والتوزيع زيادة إلى الصعوباتِ الماديةِ وغمر الصحافةِ الخاصةِ للساحةِ الإعلاميةِ واستحواذها على جزءٍ هائلٍ من الجمهور. كل هذه العواملَ أثرت سلبا ومباشرةً على تأديةِ دورها الإيجابي في المجتمع .

إن لمثل هذه الظروفِ السياسيةِ المترديةِ إلى جانبِ دخولِ الإعلامِ بوجه عام والصحافة بوجه خاص في اللعبةِ السياسيةِ وتناسي الصحافة لدورها الحقيقي أفرزت حقيقتين:

– مصير الرأي العام الذي يتشكلُ بناءً على الصورةِ التي يعكسها الإعلامُ من هذه الأوضاعِ أصبح مهددا ولو مبدئيا .

– تعرضُ الصحافةِ لاهتزازاتٍ عنيفةٍ في مصداقيتها.

في هذا السياق تعتبر أحداث أكتوبر 1988 منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي، في جميع الميادينِ، بحيثُ أصبح نظاما يعترفُ بالديمقراطيةِ، ويقرُ بالتعدديةِ السياسيةِ والتعدديةِ الإعلاميةِ– ولو شكليا– لأن التعددية السياسية نفسها لا يمكن أن تحملُ معنىً إلا إذا كانتِ الصحافةُ صورةً لها، والحديثُ عن ظروفِ الصحافةِ الاستقصائيةِ في ظل التعدديةِ يقودنا إلي تسليط الضوء على مرحلتين أساسيتين تعتبران مفاتيح مهمّة لفهم حقل الإعلام في الجزائر.

2– مرحلة الإنفجار الإعلامي والإبداع الصحفي:

تميزت هذه المرحلة بصدور دستور 23 فيفري 1989 الذي سنَّ التعدديةَ السياسيةَ، حيث أصبحت هذه الأخيرةَ واقعاً دستورياَ وممارسةً سياسيةً فعليةً لأولِ مرةٍ في الجزائر المستقلةِ، وظهرتْ على الساحة السياسيةِ الأحزابُ وأعلنتِ عن نفسها لممارسةِ حقها في العملِ السياسيِ " فالمادة (40) من هذا الدستور تُعتبرُ ثورةً في تاريخ الدساتيرِ الجزائريةِ فلأولِ مرةٍ تعترفُ السلطةُ بالحقِ في إنشاءِ الجمعياتِ ذاتِ الطابعِ السياسيِ، هذه الأخيرةُ انعكستْ على حريةِ التعبيرِ حيث نجدُ أن المادة (39) تعلنُ أنَّ حريةَ التعبيرِ مضمونةٌ بالنسبةِ للمواطنِ عكس دستورِ 1976 الذي يسمحُ بحريةِ التعبيرِ والتجمعاتِ، إنْ لم تمسْ بالثورةِ الاشتراكيةِ ...هذا ما جعلَ الحقَ في الإعلامِ يَترسخُ بكلِّ قوةٍ في قانونِ الإعلامِ الجديدِ لـ 03 أفريل 1990، فالمادة (14) من هذا القانونْ تَضعُ حدًا لهيمنةِ السلطةِ على الصحافةِ المكتوبةِ، والمادة (2) من القانونِ نفسِهِ عكس المادة (2) من قانون 1982، التي تَنصُ بأنَّ السلطة هي التي تَضمنُ إعلاما كاملا وموضوعيا، وكذلك تؤكدُ على الحقِ في المشاركةِ في الإعلامِ بتطبيقِ حريةِ الأفكارِ والآراءِ والتعبيرِ" [16]

ومن المكاسب الأكثرَ أهميةً في مجال حريةِ الصحافةِ، ظهورَ جرائدَ خاصة تُسيرَهَا مَجموعةٌ من الصحفيين، حيث قامتْ حكومةُ "مولود حمروش" بدفع مرتباتْ سنتينِ مسبقا لتكوينِ رأسِ مالٍ يُمَكِّنُهُمْ من إنشاءِ جرائدَ خاصةٍ.

وعرفتْ هذه المرحلة تَفوُقَ بعضِ الجرائدِ الخاصةِ على الجرائد العموميةِ هذه الأخيرةِ التي تحولَ معظمُها إلى شركاتٍ مساهمةٍ ذاتَ مسؤوليةٍ محدودةٍ تُراقِبُها انتقاليا لِجانَ وصايةٍ.أما فيما يخصُ المجلَّاتِ الحزبيةِ (الشهرية) فكذلك عرفت سحبا معتبرا وصلَ في بعض الأحيانِ إلى (100) ألف نسخة، فبعض الأحزاب لم تجد صعوبة في نشرِ جرائدها وهذا يخص حزب (M.D.A) لـ "بن بلة" الذي نشر "البديل" وباللغتين وحزب الحزب الشيوعي (P.A.G.S) الذي نشر "صوت الشعب"بالموازاةِ مع (Alger Républicain)

وحزب (R.C.D) لـــ"سعيد سعدي" الذي نشرَ أربعُ مجلاتٍ ثلاثةٌ منها بالفرنسية وواحدةً باللغة بالأمازيغيةِ وحزب (F.F.S) لـــ"أيت أحمد" الذي نشر (L'Algérie Libre)

أما بالنسبة للأحزاب الإسلاميةِ فقد أنشأ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كل من مجلة "المنقذ" باللغة العربيةِ وبها صفحتان باللغة الفرنسية والتي فاق سحبها (100) ألف نسخة، ومجلة (Al Fourkane) أما حركة حماس فقد نشرت بعد جانفي1991مجلة "النبأ". بالإضافة إلى "أسبوعيةِ الشروق العربي" حيث بلغ أوجُ سحبها في هذه المرحلةِ وقدربـــ (350) ألف نسخة أسبوعيا وتُعتبرُ" الصح آفة" التي تأسست في1991 " أول وأنجح صحيفة ساخرة استطاعت أن تعتمدَ في تغطيةِ تكاليفِ تَسييرها من ثمنِ مبيعاتها حيث بلغ سحبها(300) ألف نسخة وبدون مرتجعات.17

3- مرحلة الأجندة المبرمجة والمعاناة الدموية:

إنَّ العنفُ الذي قادته الحركةُ الدينيةُ قضى على حوالي (60) صحفيا بتهمةِ أنهم أتباعَ السلطةِ ويخدمونَ مصلحتها، بالإضافةِ إلى العراقيل الاقتصاديةِ (ارتفاع ثمن الطباعةِ مـــن 1,20 دج إلى 2,01 دج ثم 6 دج)، اتخذتْ السلطةُ قرارات أكثرَ صرامةً ضد الصحافيينَ والصحفِ، بدءا بالتوقيفاتِ القضائيةِ إلى منع الصحفيينَ من الكتابةِ ثم منع الجرائـــدِ مـــن الصدور وحتى مراقبةِ الأخبار والمعلوماتِ المتعلقةِ خاصةً بالجانبِ الأمني.18

في خضم هذا السياق المتشنج للصحافة المكتوبة شنتْ الدولةُ حربا ضد الجماعاتِ الإسلاميةِ المسلحةِ، وفي هذه الحرب صارت حريةُ الصحافةِ والرأي هي الضحيةُ الأولى، فقد لجأت الدولةُ إلى أساليبِ سن قوانينَ جديدة تتحكم في حرية الصحافة وتداول المعلومات خاصة المتعلقةُ بأحداث الصراع، أما الطرفُ الثاني فقد ركز نشاطهُ على اغتيال الصحفيينَ والكتاب بصفةٍ خاصةٍ.

فبعدما اختارت جماعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ درب الإرهابِ وأصبح العنفُ ممارسة منظمة لها أهدافُها المتمثلةُ في أفرادِ قوى الأمن والمثقفينَ، جاء دورُ الصحفيين ففي 26 ماي 1993 اغتيل رئيس تحرير جريدة (Reptures) الكاتب "الطاهر جاووت" ومن هنا بدأت اغتيالات رجال الأقلام ووصلت الحصيلة إلى حوالي (50) صحفيا في مدة ثلاثةِ سنواتٍ.[19]. فمنذ 1993 وجه الإرهابُ ضرباته إلى كل المشتغلينَ بقطاع الإعلام فقد بلغت الاغتيالات سنة 1993 ثمانية صحفيين تَبَيَنَ منها أن الإرهابَ لا يتعرضُ إلى مسؤولي الجرائد فقط بل كذلك إلى الصحفيين في مختلف مجالات الإعلام فهو لا يفرقُ بين صحفي يشتغل بالقطاع الخاص أو العمومي أو صحفي يعمل بجريدةٍ ناطقةٍ باللغة العربية أو فرنسية فهو لا يعطي الاهتمامَ حتى إلى التوجهاتِ السياسيةِ للصحفيين.[20]

وعلى هذا فلا يمكنُ التحديد بدقة الأسباب والبروفيلات التي دفعت الجماعات المسلحة إلى قتل الصحفيين ولكن اغتيالهم كان طريقة ممتازة لإحداث ضجة إعلامية تتجاوز حتى حدود البلد. وتَعرضَ كـــــــذلك الإرهــــــــــاب إلى مقراتِ الصحفِ حيث تعرض يوم11 فيفري1995 مقر صحيفة "Le soir d'Algérie" إلى هزة عنيفة على إثر انفجار قنبلةٍ خلفت اثنتا عشر قتيلا منهم ثلاثة صحفيين ولقد انهار مقر الجريدة وكذلك مقرات الجرائد الأخرى مثل (Alger républicain)، (Le matin)، (L'opinion)[21] وتوالت اغتيالاتُ الصحفيين في سنة 1995حيث بلغت أربعةً وعشرونَ (24) حالةً. كما تعرض عشرون (20) تقنيا وعاملا إداريا، ومُخْرِجا إلى الاختطاف أو القتل بين أوت1993 وجانفي 1996.[22] بالإضافة إلى القائمةِ الطويلةِ للصحفيين المغتالينَ فهناك حالاتُ اختطافٍ ومحاولاتُ اغتيالٍ، وعليه فلم يعد أي صحفي يشعر أنه في أمان فأخذوا يعيشون في شبهِ الخفاءِ حيثُ فضلَ الكثيرُ منهم الابتعادَ عن مقرِ سكناهم للاحتماءِ في المناطقِ الأكثرَ أمانا وفي بعض الأحيان لا ينتقلُ الصحفيين إلاّ مع رجالِ الأمنِ إلى مقرات عملهم، ومنهم من عجزَ على مواجهةِ الموتِ يوميا فاختارَ حياة َالمنفى بعيدا عن الوطنِ.ولكن هذه الوضعية جعلت الصحفي منفصلا عن المجتمع الذي يكتبُ له وأصبح يعتمدُ إلا على مصادرِ الأخبار(وكالة الأنباء) وأصبح بعيدا عن الأحداث التي تجري في المجتمع الجزائري .

فإلى جانب معاناةِ الصحافةِ من الإرهابِ فإنها عانت من ضغطِ السلطةِ، فقد وضعت السلطة ُقيودا حَدتْ بها من حريةِ الصحافةِ والحق في الإعلامِ وهذه القيود أخذت شكلَ تشريعاتٍ وقراراتٍ إداريةٍ متعلقة بتعليقِ الصحفِ أو منعها من الصدورِ ولم تتوقف عند هذا الحد بل عرفت مرحلةَ ما بعد 1992 رقما قياسيا في المتابعاتِ والإيقافاتِ القضائيةِ للصحفيينَ وكذلك منع الصحفيين من الكتابة وممارسةِ مهنتهم.

إنَّ مرحلة ما بعد 1992 عرفت قيودا كثيرة ضد حريةِ الصحافةِ، فبالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ في9 فيفري 1992 والتي تعتبُر خطرا جسيما على حرية الإعلامِ، فقد تم حلُّ المجلسِ الأعلى للإعلامِ في 16 أكتوبر1993 وأُلْحِقَ نظامهُ بوزارةِ الاتصالِ.فأمام ضغطِ العواملِ الاقتصاديةِ التي واجهتها الصحافة اتخذت السلطةُ قراراتٍ أكثر عنفا ضد الصحفيين والصحف،بدءا بالتوقيفاتِ القضائية، منع الصحفيين من الكتابة، منع ِالجرائد من الصدورِ، ومراقبة الأخبار والمعلومات المتعلقة خاصة بالجانب الأمني للبلاد، حيث عملت السلطةُ على تعيين"خليةِ اتصالٍ" في جوان1994 بوزارة الداخلية، والتي تعتبرُ المصدرَ الوحيدَ المكلفِ بالإعلامِ الأمني أي الأحداث التي تجري في الجزائر[23]. ويُمنع نشر أي خبر حولَ

أحداث الصراع القائم بيْن قواتِ الأمن والجماعاتِ المسلحة وكذلك العمليات التي تقوم بها قوات الجيش. وكذلك عيَنت السلطة في نهاية 1994 "لجنة قراءة (Commission de lecture)" في قلب مؤسسات الطباعة والنشر، تعمل على مراقبةِ أو تعليق إصدار بعض الجرائد،وحتى منع إصدار بعضها لأن صحفيوها تعرضوا للمراقبة والمتابعة القضائية.[24].هذه الإجراءات تُبَررُ في بعض الأحيان بالأزمة التي تعرفها الجزائر بعد 1992، فمعظم التوقيفات والتعليقات التي تعرضت لها الجرائد كانت بسبب نشرها لأخبار خاصة حول ملفات الصراع، أما فيما يخص العمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة،أو العمليات التي تقوم بها قوات الأمن فقد عَمِلت السلطة على السَن والتلويح ببعض مواد قانون الإعلام والتي تشدِدُ العقوبة على كل من يَمُسُ "بأمن البلاد والوحدة الوطنية" أو إلى "المصلحة العليا للبلد". أما فيما يخص المتابعات القضائية المتخَذةُ ضد الصحفيين فقد انطلقت في21 جانفي1992 أياما قليلة بعد توقيفِ المسار الإنتخابي الخاص بالتشريعيات ففي مرحلة الرئيس "محمد بوضياف" خصت هذه المتابعات الجرائد باللغة العربية والتي فتحت صفحاتها في مرحلة الحملة الانتخابية (من5 إلى23 ديسمبر1991) ،لأعضاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي أبدت مساندتها للحزب المحل.

فقد تعرضت جريدة "الخبر" بعدما نشرت ملفا حول "عبد القادر حشاني"[25] يوم 4 مارس1992 أحد قادة حزب الـــ (F.I.S) الذي لا يزال حزبا شرعيا في تلك المرحلة.، وعليه فقد تعرضت الجريدة إلى اقتحام رجال الأمن لمقرها حيث أُوْقِفَ ثمانيةُ صحفيين كانوا متعاطفينَ مع التيار الإسلامي ويعارضونَ ما قامت به السلطة، ولكن أُطلقَ سراحهم ماعدا مدير الخبر الذي قضى مدة ثلاثة أيامٍ في السجن.

إن كل هذه التوقيفات كانت بسبب نشر ملفات وتحقيقات حول الصراع الدائر على السلطة في الجزائر ،وخاصة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية أو تقديم انتقادات للسلطة القضائية أو تقديم أِخبار حول الإرهاب والمعلومات الممنوع نشرها حول العمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

فقد تعرضَ مديرُ جريدة (L'hebdo libéré) 28 أفريل1993 إلى حكم قضائي يضعهُ تحتَ المراقبةِ القضائية يمنعهُ من الكتابة، كما تعرض مدير جريدة (El watan) في22 أفريل1993 وبعدها في11 نوفمبر1995 إلى المنع من الكتابة ووضعه تحت المراقبة القضائية وحكم عليه بغرامة مالية بعدما تأكد من المنع من الكتابةِ في30 جانفي1996[26]. أما فيما يخص منع الجرائدِ من الصدور والتعليقاتِ النهائية فقد عرفت هذه المرحلة أرقاما قياسية في عدد التوقيفات والتعليقات الإداريةِ.

فبعد مقتل الرئيس "محمد بوضياف" تعرضت الجرائد الناطقة باللغة العربية إلى الإيقاف والمنع عن الصدور لأنها واصلت نشر تصريحات قادة الحزب المحل(F.I.S) ومن هذه الجرائد جريدة "الخبر" وتعرضت كذلك الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية إلى مثل هذه القرارات مثل جريدة (Le matin) التي منعت من الصدور لمدة ثلاثة أشهر (من8 أوت إلى7 أكتوبر1992) وبالمثل وُقِفَت كل من جريدة (Liberté) مدة (15) يوما (من3 إلى18 أكتوبر1992)، وتعرضت وجريدة (El watan) للمنع من الصدور لمدة (15) يوما (وهذا ابتداء من3 جانفي 1994) وكان السبب الرئيس في كل هذه التوقيفات هو نشر ملفات حول الأزمة التي تعرفها الجزائر بعد سنة 1991.

فقد بلغ عدد الصحف الممنوعة من الصدور في سنتي 1992 و1993 في حكومة "سيد أحمد غزالي" ستة (6) حالات،أما في سنتي1994 و1995 فبلغ عددُ حالاتِ منعِ الصحفِ من الصدورِ في حكومة "بلعيد عبد السلام" عشرةُ (10) حالاتٍ أما في حكومة "مقداد سيفي" فقد بلغ تسعةُ (9) حالاتٍ.[27]

أما فيما يخص التعليقات الإدارية والنهائية فهي كثيرةٌ ويمكن ذكرُ بعضِها حيث "تعرضت جريدة "الصح آفة" الذي بَلَغَ سحبُها حوالي (300) ألف نسخة إلى قرار تعليق إداري نهائي في أوت1992 بعد حجزها لعدة مرات.كما تعرضت كل من "الوجه الآخر،الجزائر،اليوم،النور،المنتقد، البلاغ، بريد الشرق" إلى التعليق الإداري وهذا في مرحلة ما بعد1991.[28] ولم تسلم الجرائد باللغة الفرنسية كذلك، ففي17 مارس 1992 تعرض مدير (L'HEBDO LIBRE) للحبس لمدة ثلاثة عشر يوما (13) وهذا لأن جريدته قامت بنشر تحقيق قامت به حول القضاة الذين زوروا شهادات تثبت أنهم مجاهدين في الثورة التحريرية من أجل تقلد مناصب عليا. ولا يكاد هذا الوضع يقتصر على الجزائر فحسب في مثل هذه المسائل المتعلقة بالفساد ولكن في معظم الدول العربية بصورة عامة التي تتوافر فيها مجموعة من العوامل وتتمثل في قوانين النشر التي ترهبُ أي عملٍ صحفي جادٍ يتعرضُ للفساد، خاصة فسادَ النخبةِ التي تمثلُ جماعاتَ ضغطٍ داخلَ المجتمع، وعدم تجاوبِ الأنظمةِ السياسيةِ بشكلٍ كبيرٍ مع ما تتناوله الصحف من وقائعَ وحملاتِ الفسادِ، فعلاقةُ الصحافةِ بالنظامِ هي التي تحددُ بشكلٍ كبيرٍ مدى تطورَ هذا النوعِ من الصحافةِ .[29]

وفي21 جوان1991 تعرض مدير جريدة "الشروق العربي"إلى الحبس، لأن الجريدة هاجمت قرار توقيف المسار الانتخابي وقدمت بعض الملفات والتحقيقات حول بعض الوزراء الذين تعيشُ عائلاتهم في فرنسا بعيدا عن مأساة الشعب الجزائري وأُطلقَ صرحاه في نفس اليوم.

وفي 10 ديسمبر1995 أوقف مدير جريدة (LIBERTE) ورئيس تحريرها لأنهما نشرا ملفا حول الجنرال "محمد بتشين"[30] الذي عُين وزيرا مستشارا في وزراة الدفاع الوطني وأطلق سراحهما في نفس اليوم لكن تعرضت الجريدة للمنع لمدة خمسة عشر يوما.[31] وهناك حالات كثيرة من هذا النوع ولكن نادرا ما أدت إلى حالات الحبس. ولم تكتفِ السلطةُ بهذه القرارات فقد عمدت أن تُحْدِثَ حصارا اقتصاديا على الصحافة وهذا بالتحكم في المساعداتِ المالية سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة. كالذي قررته حكومة "سيد أحمد غزالي" في1 أفريل 1992 بإلغاءَ المساعداتِ التي تخصُ طباعة الجرائدِ ما أثرَ مباشرةً على الجرائدِ الناشئةِ حيث عرفت سقوطا في نسبة سحبها وارتفاع ثمن طباعةِ الجريدةِ الواحدةِ من 1.6دج إلى6 دج حيث أصبح خطر فاتورات المطِابع كبيرا ما سبب في بعض الحالاتِ منعا من الصدور لبعض الجرائد العاجزة ماليا.[32]

لقد عرفت الجرائدُ الخاصة مرحلةً صعبةً أمام تحكم السلطةِ في المؤسسةِ الوطنيةِ المتحكمةِ في توزيع الإشهارات(ANEP) فقد عملت السلطةُ على التحكم في أكبر دخلٍ للصحافةِ (الإعلانات) وهذا لتركيع الجرائدِ المعاديةِ للسلطةِ وفي بعض الأحيان تَعملُ على تطميع بعضها الآخر، فأمام عدم تكافؤ توزيع الإعلانات بين الجرائدِ وجدت بعض الصحف نفسها عاجزةً عن دفع تكاليف الطبع والنشر مما جعلها تنسحبُ من ميدان الصحافةِ المكتوبةِ. وهذا ما حدث لأسبوعية 'الشروق العربي" التي عرف سحبها حوالي (350) ألف نسخة، وبسبب مثل هذه الضغوطاتِ وبعد ما تدنى سحبها إلى(42) ألف نسخة اضطرت إلى التوقف عن الصدور في نوفمبر1997.[33]

فالصحف الموالية لسياسة النظام كانت تستفيد من الإشهار وتخصص لها نسبة كبيرة، بينما الصحف والجرائد المعارضة تتعرض للضغط عن طريق الإشهار.هذا إذا علمنا بأن الدولة تخصص حوالي "50 مليار سنتيم منذ سنة 1990 للإعلانات المباشرة للجرائد و150 مليون دج في شكل إعلانات غير مباشرة "[34]، فالمشكل الرئيس بالنسبة للصحافة الاستقصائية كما ورد في كناب (الصحافة الاستقصائية العالمية:استراتيجيات للدعم) هي: أن ملكية وسائل الإعلام نفسها في الكثير من الأحيان ما تمثل جزءا من المشكلة لأن أصحابها مرتبطين بهيكل السلطة المتمفصل بالساسة الفاسدين، وقوات الأمن، والجريمة المنظمة.[35]

وأمام هذا الوضع المتأزم الذي عرفتهُ الجزائر منذ إعلانِ حالةِ الطوارئ واجهت الصحافةُ اغتيالات الصحفيين من جهة وضغطِ السلطةِ من جهة أخرى.

فالمواجهة الأولى كلفت الصحفيين الجلوس أمام مكاتبهم فأصبح الصحفي يخشى النزول إلى المجتمع لجمع المعلومات والتقاط المعلومات، وتقَيَدَ بالأخبارِ التي تأتيه من مصادرَ الخبرِ المحتكرةِ من طرفِ السلطةِ، واقتصر عملهُ على نقلِ الأخبارِ التي تصله من وكالة الأنباء وعلى التعليقِ عليها ونسي جوهرَ النقدِ والتمحيصِ في القضايا والملفاتِ الحساسةِ، فالصحافةُ الاستقصائيةُ تركزُ على أمورٍ غامضةٍ معقدةٍ لها علاقة بالفسادِ والإهمالِ وتسعى في معظمِ الأحيانِ إلى الإجابة عن أسئلةٍ تبدأ بـــ: كيف؟ ولماذا؟ ... والهدفُ منها كشفَ المستورِ وتوثيقَ المشكلةِ على أمل لَفْتِ اِنتباهِ الجهاتِ المُتسببةِ وتَحقيقِ العدالةِ والشفافيةِ والمسائلةِ[36] ،أما المواجهة الثانية فإنها كلفت الصحافة مصداقيتها فكيف لا يكتب الصحفي عن الملفات والأحداث التي تهم الرأي العام الجزائري بالدرجة الأولى فالقارئ يحتاج إلى التطلع إلى ما يجري في الجزائر أكثر من أي شيء آخر.فأين هي الصحافة إذن من التعددية إن لم تكن هناك صحافة معارضة تتابع كل ما تقوم به السلطة وتحاول أن تطلع الرأي العام على ما يحدث . ولكن رغم كل هذه الضغوطات فإن بعض الجرائد استطاعت أن تتغلب على هذه المشاكل فقد عرفت هذه المرحلة سحبا للجرائد الخاصة يفوق بكثير سحب الجرائد العمومية .

خاتمة:

ارتأينا أن تكون الخاتمة في شكل تشخيص للصحافة المكتوبة في الجزائر والصحافة الاستقصائية خصوصا، هذا الأخير يساعد على فهم بعض المعطيات في تلك الفترة ويسمح للباحثين بممارسة فعل السؤال في لحظته التاريخية، حيث تميزت بـــ:

- تطور كمي أكثر منه نوعي فرغم ظهور كم هائل من العناوين في المرحلة الأولى منها فإنها لم تعبر عن تعددية حقيقية، فمن الناحية المهنية لم تَنْتَشِرْ بعد ثقافةُ الجودةِ التي تتطلبُ إدارةً متفهمةً وتدريبا متواصلا وفريقا متكاملا وميزانية واقعية ووقتا كافيا لعملية الإنتاج.[37]
- حصار من جانبين الأول من جانب الجماعاتِ المسلحةِ التي وجدت في اغتيالِ الصحفيين وسيلةً لإحداثِ ضجةٍ إعلاميةٍ والثاني من جانب السلطة التي قضت على كل المكاسبِ التي حصلت عليها الصحافة المكتوبة في المرحلة الأولى.
- إغراق القطاع بالقراراتِ القاضيةِ بالمنعِ والتعليقِ وتوقيفِ بعض الصحفيين وخاصةً المعارضين للسلطة، لأن غالبية الحكومات العربية ترى في تمكين المواطن من المعلومة خطرا على استقرارها.[38]
- تطبيق ضغط اقتصادي وإخباري جعل الكثير من الصحف تمتنع عن نشر ملفات الفساد فاضطرت إلى: أن تنسحب من قطاع الإعلام أو تأخذ التيار المهادن للسلطة لكي تستطيع الاستمرار.

المراجع والهوامش:

[1] .فرانك سمايث، دليل لحنة حماية الصحفيين لأمن الصحفيين :تغطية الأخبار في عالم خطير ومتغير، لجنة حماية الصحفيين ،2012، ص.5

[2] . إبراهيم إمام دراسات في الفن الصحفي،مكتبة الانجلو مصرية،القاهرة، الطبعة الرابعة،1972، ص.203.

[3] . عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي، القاهرة ،1984،ص.35

[4] .مختار التهامي، الإعلام والتحول الاشتراكي،دار المعارف، مصر ،1966،ص.11.

[5] . نقابة الصحفيين الموريتانيين ،الصحافة الاستقصائية : دورات تكوينية موريتانيا،2010 . ص.3.

[6] . مارك هنتر وآخرون، على درب الحقيقة :دليل (أريج) للصحافة الاستقصائية العربية،ترجمة غازي مسعود،منظمة اليونسكو، باريس-الأردن، 2009،ص.18.17.

[7] . عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق،ص.42.

[8] .دليو فضيل، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996،ص.98.

[9] .عبد الفتاح عبد النبي، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،1989،ص.107-108.

[10] .خليل صابات ،الصحافة:رسالة استعداد وفن وعلم، دار المعارف، مصر ،،1972، ص.212.

[11]. ***Drew Sullivan,*** **Investigative Reporting in Emerging Democracies:** Models, Challenges, and Lessons Learned, ***Center for International Media Assistance,*** Washington, DC, ***January, 2013.p.6***

[12] .نور الدين بلبل،الإعلام وقضايا الساعة(مقالات ودراسات)،دار البعث ،الجزائر،1984،ص.45.

[13] . أنظر: -كنزاي محمد فوزي، الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر (1962-1997):انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة الميكيافلية - مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، منشورات جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، العدد (05)، الجزائر، ماي 2010،ص.ص:445-469.

[14] .عبد الرحمن عزي وآخرون، فضاءات الإعلام،د.م.ج،الجزائر ،1994،ص.337.

[15] جريدة الخبر، العدد 2157.

[16]. Brahimi Brahim, Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie,éd. Marinore, 1996, pp. 58-61

[17] . دليو فضيل، مرجع سابق ،ص.9.

[18].Brahim Brahimi, op., Cit. , P. 99.

[19]. Ibid.p.99

[20].Brahim Brahimi, op., Cit. , P. 102.

[21] . جريدة الخبر، العدد1889.

[22]Brahim Brahimi, op., Cit. ,P. 106

[23] Ibid. . P. 99

[24]Ibid. p.99

[25] .أحد القادة البارزين في الجبهة الإسلامية للاتقاد وقد تمت تصفيته فيما نتيجة اختلافات بين أعضاء الحزب.

[26].Ibid. p.129.

[27].Ibid. p.130.132.

[28] . دليو فضيل ،مرجع سابق،ص.ص.8-11.

[29] .نقابة الصحفيين الموريتانيين مرجع سابق. ص.4.5.

[30] .رجل عسكري ويعد أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الأزمة التي حدثت في الجزائر وخاصة في العشرية السوداء له علاقة كبيرة بعالم المال والأعمال في الجزائر.

[31]. Brahim Brahimi, op., Cit. , P. 110-112

[32]. Brahim Brahimi, op., Cit. , P. 132

[33] . دليو فضيل ،مرجع سابق،ص.8

[34] . جريدة"الوطن" باللغة الفرنسية، العدد: 2826

[35]. David E. Kaplan, Global Investigative Journalism: Strategies for Support, ***2 Edition, Center for International Media Assistance,***Washington, DC ***, January, 2004,p.18***

[36] . مارك هنتر وآخرون، مرجع سابق، ،ص.ص7-11 .

[37] . مارك هنتر وآخرون ،ص.7

[38] . مارك هنتر وآخرون ،ص.9